الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 January 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الثامنة والعشرين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الثامنة والعشرين.

* E/ECA/COE/41/1.

A.23-00015

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الثامنة والعشرين

أولا– افتتاح الدورة

ألف– مقدمة

١– عُقدت الدورة الثامنة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي حضوريا وعبر الإنترنت يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ في مابوتو، تحت شعار ''تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''.

باء– الحضور

٢– شارك في الدورة مندوبون من الدول الأعضاء التالية في الجنوب الأفريقي: إسواتيني، وأنغولا، وبوتسوانا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا.

٣– كان من بين المشاركين في الدورة ممثلون عن الكيانات التالية: المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي؛ ومعهد بوتسوانا لتحليل السياسات الإنمائية؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومجلس أعمال الكوميسا؛ مصرف التنمية للجنوب الأفريقي؛ وصندوق غراسا ماشيل الاستئماني؛ ومركز الابتكار في مجال تغير المناخ؛ والمجلس الرقمي لأفريقيا؛ وصندوق الاستثمار البيئي في ناميبيا؛ ووزارة المالية وتخطيط التنمية في بوتسوانا؛ ووزارة التجارة والصناعة في بوتسوانا؛ ومبادرة ''إيكوانرجيا''؛ ووزارة التجارة والصناعة في إسواتيني؛ ووزارة التجارة والصناعة في ليسوتو؛ ووزارة التجارة والصناعة في أنغولا؛ ووزارة التنمية الاقتصادية والتخطيط في أنغولا؛. ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية في ملاوي؛ ووزارة التجارة والصناعة في ملاوي؛ ووزارة المالية، والتخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في موريشيوس؛ ووزارة الشؤون الخارجية في موريشيوس؛ ومؤسسة ثومرو للوقود الحيوي؛ ووزارة التنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات، موريشيوس؛ ووزارة التصنيع والتجارة في ناميبيا؛ ووزارة التجارة والصناعة في موزامبيق؛ ووزارة المالية، موزامبيق؛ ووزارة التخطيط الاقتصادي والتنمية والإصلاحات العامة، موزامبيق؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومركز رصد السياسات والبحوث؛ وشركة الحلول الأخلاقية المستدامة القابضة؛ ومؤسسة تاياتا الاستشارية للنمو والتنمية؛ وصحيفة تايمز أوف زامبيا؛ وأمانة السياسة التجارية والصناعية، جنوب أفريقيا؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لأنغولا؛ ووزارة المالية وتخطيط التنمية في زامبيا؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لموزامبيق؛ ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في موزامبيق؛ ومكتب المنسق الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب

الأفريقي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في زمبابوي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لزامبيا؛ ووكالة التنمية في زامبيا؛ ووحدة تحليل وبحوث السياسات الاقتصادية في زمبابوي؛ ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية في زمبابوي؛ ووزارة التجارة والصناعة في زمبابوي؛ وهيئة الإذاعة الزمبابوية.

جيم- البيانات الافتتاحية

٤- ألقى الكلمة الرئيسية الرسمية للدورة وزير الصناعة والتجارة في موزامبيق، سيلفينو أوغوستو خوسيه مورينو. وأدلت بملاحظات ترحيبية يونيس كامويندو، مديرة المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما أدلى أنطونيو بيدرو، الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بملاحظات مسجلة. وأدلى ببيان كل من مدير الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية والتنمية الاقتصادية في ملاوي، ورئيس مكتب الدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي، رينو مشنغا؛ والممثل الدائم لمكتب الاتحاد الأفريقي الإقليمي للجنوب الأفريقي، ديفيد كلود بيير.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٥- انتخبت اللجنة البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: موزامبيق

نائب الرئيس: بوتسوانا

المقرر: أنغولا

٦- واعتمدت اللجنة جدول أعمال دورتها الثامنة والعشرين على النحو التالي:

(أ) الجلسة الافتتاحية.

(ب) انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

(ج) عرض التقارير النظامية:

'١' الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي؛

'٢' الأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي؛

’٣‘ تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الجنوب الأفريقي، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتصنيع الأخضر.

(د) عرض ومناقشة التقرير المواضيعي بشأن ’’تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية‘‘.

(هـ) عرض وتوصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن ’’تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية‘‘.

(و) حلقة نقاش عن ’’ضرورة تسريع التصنيع المستدام في سياق تغير المناخ والرقمنة والحاجة إلى تمويل الهياكل الأساسية للتنمية في المنطقة‘‘.

(ز) حلقة نقاش بشأن ’’التحديات الحرجة للتصنيع الأخضر من منظور تجارب القطاع الخاص‘‘.

(ح) حلقة نقاش بشأن ’’تسخير التكامل الإقليمي من أجل القدرة التنافسية: الحاجة الملحة للرقمنة وتطوير البنية التحية وقدرات المهارات الرقمية في المنطقة‘‘.

(ط) حلقة نقاش بشأن ’’مركز الابتكار الأخضر: تسخير الابتكارات القابلة للتطوير لتخضير التصنيع في المنطقة‘‘.

(ي) عرض وإقرار البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي.

(ك) استضافة الدورة التاسعة والعشرين ومكان انعقادها.

(ل) اختتام الدورة.

ثالثا– عرض التقارير النظامية

٧- نظرت اللجنة الحكومية في ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة بشأن: (أ) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠٢٢ والتوقعات لعام ٢٠٢٣؛ (ب) الأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي؛ (ج) تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى

في الجنوب الأفريقي، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتصنيع الأخضر. كما ناقشت اللجنة نتائج الدراسة المواضيعية بشأن ''تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية'' واستعرضت وأيدت توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص الذي عقد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ بشأن الدراسة المواضيعية.

٨- واعتمدت اللجنة الحكومية الدولية التقرير المتعلق بالأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٢٢، وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٣.

رابعا- الملاحظات

٩- تقدمت اللجنة الحكومية بعدة ملاحظات استنادا إلى العروض التي قدمتها الأمانة، وحلقات النقاش، والمناقشات التي تناولت التقارير خلال الجلسات العامة.

١٠- وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية في مواجهة التعافي البطيء من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتبعات حرب أوكرانيا، وما نجم عنها من آثار على أسعار الوقود والمواد الغذائية، فإن اللجنة:

(أ) لاحظت بقلق الأثر السلبي للحرب الأوكرانية على التطورات الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء وعواقبها السلبية على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي بعد الجائحة؛

(ب) سلطت الضوء على مستويات الدين العام المرتفعة باستمرار، الموروثة من حقبة الجائحة حيث خصصت البلدان موارد لمعالجة عواقب الجائحة، والحرب المستمرة في أوكرانيا، بالنظر إلى تأثيرها السلبي على الاقتصادات وسبل العيش في الجنوب الأفريقي؛

(ج) أعربت عن تقديرها للأثر الذي أحدثته الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها عند انحسار الجائحة، مشيرين إلى أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تضطلع بدور مهم في ترسيخ الانتعاش رغم القيود التي تواجهها؛

(د) لاحظت أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية قد أدى إلى استقرار بل وتعزيز الأسس الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء، بما في ذلك أسعار الصرف، ودعت الدول الأعضاء إلى الاستفادة من هذه المكاسب غير المتوقعة؛

(هـ) أعربت عن تقديرها للعوامل التي من شأنها المساعدة في تعزيز الانتعاش والازدهار والتي تشمل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وارتفاع الطلب على أسعار السلع الأساسية للمنطقة

دون الإقليمية والزيادات اللاحقة فيها، والتضامن الدولي، والإجراءات المتخذة من جانب الدول الأعضاء؛

(و) لاحظت أنه نظرا لأن الجنوب الأفريقي لا يزال يصدر بصفة رئيسية سلعا أساسية أولية ووسيطة، ومنتجات منخفضة القيمة المضافة مثل المنسوجات والأغذية والمشروبات والمواد الكيميائية، فهو لا يزال ضعيفا إزاء التقلب الشديد في الأسعار العالمية؛

(ز) أعربت عن القلق من استمرار انخفاض القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية، ولكنها استدركت أن ذلك يُعد مؤشرا على القدرة التصنيعية غير المستغلة التي يمكن تحقيقها من خلال تكثيف الالتزام بالتصنيع القائم على القيمة المضافة والإثراء؛

(ح) أعربت عن أسفها لانخفاض مستوى التجارة داخل الجنوب الأفريقي وانخفاض مستوى التجارة في المنطقة دون الإقليمية مع المناطق دون الإقليمية الأفريقية الأخرى، وأشارت إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتيح فرصا للمضي في توسيع نطاق التجارة عبر القارة؛

(ط) أعربت عن قلقها من تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي وعدم المساواة في المنطقة دون الإقليمية، وشددت على ضرورة أن تستثمر الدول الأعضاء في نظم إنتاج الأغذية المقاومة لتغير المناخ؛

(ي) شددت على أن سلاسل القيمة في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في مجالات الزراعة والتجهيز الزراعي والتعدين، تنطوي على إمكانات هائلة فيما يتعلق بترسيخ التحول الاقتصادي والتصنيع في المنطقة دون الإقليمية، ودعت الدول الأعضاء إلى تهيئة بيئة من شأنها أن تغذي سلاسل القيمة المعنية؛

(ك) لاحظت أن أوجه قصور القطاع غير الرسمي الكبير في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك طابعه غير النظامي، وافتقاره إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وعدم كفاية فرص حصوله على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعدم المساواة فيما يتعلق بنوع الجنس والموقع، هي مصادر رئيسية للضعف والفقر في المنطقة دون الإقليمية.

١١- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الجنوب الأفريقي، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتصنيع الأخضر:

(أ) لاحظت أن الجائحة قد أعادت عقارب الساعة إلى الوراء فيما يخص بعض المكاسب التي حققتها الدول الأعضاء في بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

وأهداف وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبوا إليها،'' بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تخضير التصنيع؛

(ب) شددت على أهمية أن تحرص الدول الأعضاء على بقاء البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، رغم آثار الجائحة والتأثير السلبي لحرب أوكرانيا؛

(ج) أشارت إلى أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بخطة التصنيع الأخضر، لا يزال متباينا وغير متساو في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، فقد أحرزت بعض البلدان تقدما، بينما تراجعت بلدان أخرى أو ظلت على حالها؛

(د) شددت على أنه ينبغي للمنطقة دون الإقليمية أن تستفيد من الفرص الناشئة عن خطة التصنيع الأخضر مثل الطاقة الخضراء والاستثمار الأخضر والآثار التبعية في مجال التكنولوجيا المتأتية عن عمليات التحول إلى الطاقة الخضراء لدى الشركاء الرئيسيين؛

(هـ) شددت على أهمية معالجة أثر تغير المناخ من خلال التكيف والتخفيف من آثاره لبناء اقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود والمساهمة في التصنيع الأخضر؛

(و) سلطت الضوء على الاتجاهات الإيجابية المرصودة في بعض البلدان فيما يتصل بتحقيق التحول الاقتصادي، بما في ذلك الاتجاهات في مجال الحصول على الكهرباء، ومعدلات إتمام الدراسة في جميع مستويات التعليم، وتبوء المرأة مناصب قيادية على الصعيد السياسي، ونمو الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ز) شددت على أن توافر الأطر المؤسسية السليمة شرط مسبق للنمو الاقتصادي والتصنيع الأخضر؛

(ح) سلطت الضوء على الحاجة الماسة إلى تيسير الحصول على الطاقة كعامل تمكيني رئيسي للإنتاج والاستهلاك على حد سواء ودعم تطوير البنية الأساسية للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة؛

(ط) شددت على أن التمويل المستدام أساسي لحماية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ مبادرات التصنيع الأخضر؛

(ي) أبرزت الحاجة إلى توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتنفيذ تدابير لمكافحة التمييز، وتحسين المعايير الخاصة بالعمالة، واستحداث تدابير لإنهاء جميع أشكال عدم المساواة.

١٢- وفيما يتعلق بتخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة، وتطوير البنية التحية، والتكامل الإقليمي: والاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن اللجنة:

(أ) أعربت عن تقديرها لجودة التقرير، لا سيما القضايا التي أثيرت والتوصيات المقدمة، وذكَّرت الدول الأعضاء بأهمية تخضير التصنيع والاقتصاد الأخضر كمحركين للوظائف وسبل العيش المستدامة، وأهمية الرقمنة والبنية التحية والتكامل دون الإقليمي في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصنيع الأخضر في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) شددت على ضرورة أن تعطي الدول الأعضاء الأولوية للتصنيع الأخضر للحد من الأثر السلبي للعمليات الصناعية على التنمية المستدامة، بغية حماية الوظائف وسبل العيش المستدامة؛

(ج) أشارت إلى الاعتماد المحدود لسياسات التصنيع الأخضر دون الإقليمية على الصعيد الوطني، رغم التزام الدول الأعضاء بالتصنيع وتطوير سلاسل القيمة دون الإقليمية؛

(د) أعربت عن أسفها لضعف التركيز على التصنيع الأخضر في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، وهو ما يقوض التوجه نحو تخضير التصنيع، وعن أسفها للافتقار إلى الأدوات اللازمة لدعم أهلية التقاضي بشأن الحقوق؛

(هـ) أشارت إلى تأثير القيود الناجمة عن محدودية إمدادات الطاقة، بما في ذلك سبل الحصول على الطاقة النظيفة، على مبادرات الإنتاجية والتصنيع في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي، مشيرة إلى أن المنطقة دون الإقليمية لديها موارد طاقة كبيرة غير مستغلة يمكن الاستفادة منها وتطويرها لسد العجز؛

(و) شددت على أهمية اعتماد الثورة الصناعية الرابعة وتهيئة بيئة مواتية يمكن فيها للقطاع الخاص أن يدعم هذا التقدم، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز البحث والتطوير والابتكار؛

(ز) سلطت الضوء على الدور الحاسم لسلاسل القيمة دون الإقليمية في إضافة القيمة وفي إقامة روابط بين الدول الأعضاء، وعلى أثر هذه الأنشطة على تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة والقدرة التنافسية عبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ح) شددت على أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تشكل إطارا حاسما لدعم تسريع عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تغتنم الفرص التي يتيحها الإطار؛

(ط) شددت أيضا على الأهمية الحاسمة للتنويع الاقتصادي وسلاسل القيمة بوصفهما ركيزتين للتحول وتحقيق قفزات نوعية، مشيرة إلى توافر الروابط الأمامية والخلفية والأفقية؛

(ي) اتفقت على أن الرقمنة تتمتع بالقدرة على تغيير عمليات التنمية الاقتصادية القائمة، وفي ذات الوقت تطرح تحديات جديدة تتعلق بتوزيع مكاسب الرفاهية من التصنيع والحصول على فرص العمل؛

(ك) أحاطت علما بالتحديات التي يطرحها تراكم النفايات الإلكترونية ومعالجة المواد الكيميائية الخطرة والتخلص منها، مشددة على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لهذه القضايا في استراتيجيات الاستدامة؛

(ل) شددت على أهمية الطاقة والرقمنة والبنية التحية لإنتاج وتوريد السلع والخدمات ولمجمل القدرة التنافسية، مع التأكيد على أن الوصول إلى الطاقة الموثوقة أمر أساسي لتعزيز قطاع الصناعة التحويلية، والتحول والتصنيع؛

(م) شددت على ضرورة أن تضع الجماعات الاقتصادية الإقليمية آلياتٍ لتيسير اعتماد الدول الأعضاء سياسات التصنيع الأخضر دون الإقليمية وتنفيذها؛

(ن) أشارت إلى أن التجارة والسياسة التجارية ينبغي أن تؤديا دورا في جميع استراتيجيات التحول، كما أشارت إلى أهمية التركيز على تعددية الأطراف وعلى الاتفاقات التجارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(س) شددت على ضرورة وجود أطر تنظيمية واستثمارات في التعليم والمهارات والبنية التحية لتيسير الانتقال نحو التصنيع الأخضر، بالإضافة إلى التكامل الإقليمي؛

(ع) سلطت الضوء على أهمية أن تتّبع البلدان استراتيجيات تصنيع أقل كثافة في استخدام الكربون، وأن تتصدى الصناعات الأفريقية للتلوث الصناعي والتلوث المتصل بالبلاستيك عن طريق زيادة قدرتها على إدارة النفايات، وأن تستفيد من نظم البيانات لتتبع التلوث البيئي؛

(ف) شددت على أن التصنيع المستدام أمرٌ حاسم لتحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وعلى ضرورة أن تعتمده الدول الأفريقية الأعضاء لفائدة شعوبها؛

(ص) لاحظت أنه في الوقت الذي تشعر فيه أفريقيا بوطأة تغير المناخ، فإنها تواجه معضلة الحاجة إلى إنتاج المزيد من السلع لإيجاد فرص العمل وإنتاج المزيد من الطعام لمواطنيها في سياق النمو السكاني السريع، وكل هذا دون إغفال أمر البيئة؛

(ق) أشارت إلى أن رقمنة تدابير تيسير التجارة (من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مثلا) يمكن أن تقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتحد من البصمة الكربونية للمعاملات التجارية؛

(ر) شددت على أهمية أن تعجّل بلدان المنطقة دون الإقليمية بخطى تنويع صادراتها لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق لمختلف السلع الأساسية في المنطقة دون الإقليمية وخارجها. وجرى التشديد كذلك على أن إزالة الحواجز الجمركية وغير التعريفية من شأنها أن تساعد على تعزيز سلاسل القيمة الضعيفة في المنطقة دون الإقليمية؛

(ش) أبرزت الأهمية الحاسمة لإشراك نقابات العمال كشركاء متساوين في تعزيز التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية، مشيرة إلى أهمية دورهم في معالجة قضايا التكلفة والفرص على امتداد سلاسل القيمة؛

(ت) أشادت بالتعاون القائم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا بشأن مبادرة سلائف البطاريات، وبين زامبيا وزمبابوي بشأن إنشاء مجمع صناعي زراعي مشترك، مشيرة إلى أن هذه الجهود يمكن، بل وينبغي، تكرارها في صناعة إنتاج الأسمدة في المنطقة دون الإقليمية، بالاعتماد على القدرات القائمة لضمان الاكتفاء الذاتي.

خامسا– التوصيات

١٣– تقدمت اللجنة بتوصيات مختلفة لتعزيز واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي الإقليمية، والتأسيس على زخم الانتعاش الذي كان سائدا قبل الجائحة، وتكثيف مبادرات التنمية الوطنية والإقليمية المتخذة سعيا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التصنيع الأخضر، والاستفادة من الرقمنة والتكامل الإقليمي والهياكل الأساسية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٤– ففيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وتعزيز بيئة الاقتصاد الكلي الإقليمية لمواصلة استدامة وتعزيز الانتعاش وترسيخ التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للدول الأعضاء:

(أ) الاستفادة من الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الأساسية واستقرارها، وما يترتب عليه من زيادة في تدفقات الإيرادات من الصادرات، للاستثمار في تحسين القدرة الإنتاجية سعيا لتعزيز القدرة التنافسية في المستقبل؛ ويمكن تيسير ذلك عن طريق استيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لبناء القدرات وإنشاء هوامش أمان في المالية العامة لمواجهة الصدمات المستقبلية؛

(ب) التنفيذ الحكيم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر وكافة أشكال عدم المساواة (سواء كانت قائمة على أساس نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو

العرق أو الجغرافيا، أو غير ذلك) والضعف، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع الدول الأعضاء؛

(ج) السعي بهمة إلى اعتماد التصنيع الأخضر من خلال تنفيذ السياسات المناسبة، وإنشاء المؤسسات المصاحبة وتوفير الموارد اللازمة لتقديم الدعم الكافي للبرامج الرامية إلى تعزيز التصنيع الأخضر والاقتصاد الأخضر؛

(د) تهيئة بيئة تتيح تيسير نمو سلاسل القيمة دون الإقليمية في كافة الدول الأعضاء، وإضافة القيمة وإثرائها، لإنتاج وتصدير منتجات قادرة على المنافسة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) تسريع تحرير التجارة عبر المنطقة دون الإقليمية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتيسير نمو سلاسل القيمة عبر الحدود، والتعجيل بتطوير البنية التحية، وايجاد وظائف وفرص مستدامة لجميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك الشباب والنساء؛

(و) دعم الاستثمار في مجال تطوير البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك موارد الطاقة المتجددة، كعامل تمكين حاسم للإنتاج والاستهلاك على حد سواء، وتسهيل الحصول على الطاقة بأسعار تنافسية لجميع أصحاب المصلحة؛

(ز) توسيع نطاق القيمة المضافة والاستفادة من السلع الأساسية من خلال تركيز الاستهداف على سلاسل القيمة التي تتمتع بالفعل بميزة نسبية؛

(ح) بذل جهود تهدف تحديدا لضمان التواصل القوي مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات الأعمال الموجهة للشباب والنساء، في وضع السياسات والاستراتيجيات، بما في ذلك تلك التي تدعم التنمية الصناعية وتطوير سلاسل القيمة؛

(ط) تعزيز وتوسيع نطاق تعبئة الموارد المحلية لدعم مبادرات التصنيع وضمان توافر التمويل المستدام لبرامج التنمية، بما في ذلك تلك التي ترتكز على أهداف التنمية المستدامة وغيرها من أولويات التنمية الوطنية المحددة، وحشد مصادر التمويل، بما في ذلك من مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، وبنك التنمية للجنوب الأفريقي، من بين جهات أخرى.

١٥- وفيما يتعلق بتعزيز التصنيع الأخضر والاستفادة من الرقمنة والتكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

'١' وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وطنية للتصنيع الأخضر تتماشى مع الأطر الإقليمية ذات الصلة وإنشاء مؤسسات ممولة تمويلا كافيا للإشراف على تنفيذ هذه المبادرات الخضراء؛

'٢' تأسيس ودعم منبر للقطاع الخاص، من خلال عرض حوافز وآليات أخرى ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الآليات، للاستثمار في البنية التحية للنقل والطاقة لتعزيز سلاسل القيمة، ودعم التنمية الخضراء، وتعزيز التجارة الإقليمية، وتشجيع التصنيع؛

'٣' استحداث آليات واستراتيجيات للزراعة المقاومة لتغير المناخ لتعزيز القدرة على الصمود، والحفاظ على الإنتاجية، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، وإيجاد فرص عمل مستدامة؛

'٤' التعجيل بتنفيذ البرامج المتفق عليها إقليميا لتطوير البنية التحتية للنقل وموارد الطاقة، بما في ذلك البرامج الواردة في إطار الخطة الرئيسية للبنية التحية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبرنامج تطوير الهياكل الأسياسية في أفريقيا؛

'٥' من خلال اتباع الاستراتيجيات الملائمة، تكثيف أنشطة تطوير موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية الصغيرة، لدعم أنشطة التجهيز الزراعي وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة في المجتمعات الريفية التي تعيش خارج نطاق شبكة الإمداد الكهربائي؛

'٦' دعم مساعي تطوير البحث والتكنولوجيا والابتكار التي يبذلها القطاع الخاص ومراكز الابتكار والجامعات ومؤسسات البحوث، من خلال الحوافز الضريبية المناسبة وغيرها من الحوافز، ومساعدة هذه الابتكارات على النمو حتى تصبح تطبيقات صناعية تحميها قوانين الملكية الفكرية؛

'٧' تسريع التكامل الإقليمي بشكل عام باتخاذ إجراءات تشمل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة؛

'٨' اعتماد وتنفيذ حلول جمركية آلية لتيسير حركة الصادرات والواردات عبر الحدود الوطنية وبناء القدرات اللازمة لدعم هذه المبادرات؛

'٩' وضع وتنفيذ سياسات إقليمية منسقة بشأن التخلص من المخلفات الإلكترونية، بما في ذلك النفايات الناتجة عن التكنولوجيات الزائدة عن الحاجة، في عملية لا تستثني أحدا.

(ب) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

'١' وضع وتنفيذ آليات لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ أطر واستراتيجيات التصنيع الأخضر بما يتماشى مع ظروفها المحلية، وتشجيعها على إنشاء هياكل مؤسسية لرصد تنفيذ المبادرات الخضراء؛

'٢' توفير منبر لأصحاب المصلحة الإقليميين، بما في ذلك القطاع الخاص، لعرض أنشطة البحث والتطوير والابتكار، بما في ذلك الأنشطة التي تركز على التصنيع الأخضر من خلال أسبوع التصنيع في أفريقيا، مثلا، لتيسير تبادل المعارف واعتماد التكنولوجيا.

١٦- وحثت اللجنة الأمانة على تعزيز التعاون في تنفيذ مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة في الجنوب الأفريقي وضمان إدماج جميع جوانب خطة عام ٢٠٦٣ في تنفيذ أي تدخلات وخطط إنمائية دون إقليمية، بما في ذلك تقديم الدعم في إطار مجموعة الأدوات.

١٧- وأيدت اللجنة توصيات فريق الخبراء المخصص الذي عقد اجتماعا تحت عنوان ''تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية'' (انظر المرفق) وشددت على أهمية تيسير التنفيذ السريع للتوصيات من جانب أصحاب المصلحة المعنيين.

سادسا- آفاق المستقبل

١٨- شددت اللجنة الحكومية على ما يلي:

(أ) ضرورة أن تحرص الأمانة على تقديم التوصيات إلى أصحاب المصلحة المناسبين لاتخاذ إجراءات بشأنها ولرصد عملية التنفيذ؛

(ب) ضرورة أن تواصل الأمانة تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء، لا سيما في الإعداد للاتجار في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي دفع خطة التصنيع الأخضر؛

(ج) الحاجة الملحة إلى أن تحرص الدول الأعضاء على تسليط المزيد من الضوء على التصنيع الأخضر في أطرها الوطنية للتصنيع والتنمية من خلال إبرازه فيها بمزيد من الإسهاب.

استضافة الدورة التاسعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي ومكان انعقادها

١٩- ستستضيف حكومة بوتسوانا الدورة التاسعة والعشرين في غابورون. وستجري مناقشة تاريخ انعقاد الدورة مع البلد المضيف والمكتب وستتكفل الأمانة بإطلاع جميع الدول الأعضاء على ما يتم التوصل إليه.

كلمة شكر

٢٠- أعرب المندوبون والمشاركون في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن تقديرهم لحكومة موزامبيق وشعبها على كرم ضيافتهما واستضافتهما للدورة؛ كما أعربوا عن شكرهم للرئيس على حنكته في إدارة المداولات، وصياغة التوصيات والنتائج، واضطلاعه بدور رائد في إعداد هذا التقرير؛ كما تقدموا بالشكر إلى الأمانة لما بذلته من جهود دؤوبة لتنظيم هذه الدورة الناجحة التي انعقدت حضوريا وعبر الانترنت.

المرفق

ملخص القضايا الرئيسية والتوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن ''تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.''

أولا– مقدمة

١- نظم المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع حكومة موزامبيق، اجتماعا لفريق خبراء مخصص عقد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ تحت شعار ''تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''، واتخذت المشاركة في الاجتماع شكلين مختلفين: مشاركة حضورية أو وعبر الإنترنت.

٢- وكان الهدف العام للاجتماع هو توفير منصة لإجراء دراسة نقدية لمشروع التقرير المتعلق بالدراسة التي أجريت عن الموضوع والتأكد من أنه سيكون محكما بما يكفي لتوجيه السياسات والإجراءات نحو تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحتية والتكامل دون الإقليمي. وتمثلت أهداف الاجتماع تحديدا فيما يلي:

(أ) كشف الثغرات وعرض مساهمات الخبراء وأفكارهم لإضافة قيمة وإثراء التقرير؛

(ب) اقتراح تنقيحات والتأكد من أن التوصيات مناسبة وكافية لكي يُسترشد بها في وضع الصيغة النهائية للتقرير؛

(ج) تعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال تخضير التصنيع في المنطقة دون الإقليمية؛

(د) تعزيز تبادل المعرفة والتواصل والتعاون بشأن الخطة الخضراء الأوسع للجنوب الأفريقي.

٣- وكان من المقرر تقديم توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص للنظر فيها وإقرارها خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي، المقرر عقدها حضوريا وعبر الإنترنت في مابوتو يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

ثانيا– الحضور

٤– حضر الاجتماع خبراء من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإنمائية الإقليمية والدولية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث من البلدان التالية: إثيوبيا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق.

٥– وكان من بين المشاركين في الدورة ممثلون عن الكيانات التالية: المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي؛ ومعهد بوتسوانا لتحليل السياسات الإنمائية؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومجلس أعمال الكوميسا؛ ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي؛ وصندوق غراسا ماشيل الاستئماني؛ ومركز الابتكار في مجال تغير المناخ؛ والمجلس الرقمي لأفريقيا؛ وصندوق الاستثمار البيئي في ناميبيا؛ وشركة الحلول الأخلاقية المستدامة القابضة؛ ووزارة المالية وتخطيط التنمية في بوتسوانا؛ ووزارة التجارة والصناعة في بوتسوانا؛ ومبادرة ''إيكوانرجيا''؛ ومؤسسة غوتسامبا للخدمات الزراعية؛ ووزارة التجارة والصناعة في إسواتيني؛ ووزارة التجارة والصناعة في ليسوتو؛ ووزارة التجارة والصناعة في أنغولا؛ ووزارة التنمية الاقتصادية والتخطيط في أنغولا؛ ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية في ملاوي؛ ووزارة التجارة والصناعة في ملاوي؛ ووزارة المالية، والتخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في موريشيوس؛ ووزارة الشؤون الخارجية في موريشيوس؛ ووزارة التجارة في ملاوي؛ ومؤسسة ثومرو للوقود الحيوي؛ ووزارة التنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات، موريشيوس؛ وزارة التصنيع والتجارة في ناميبيا؛ ووزارة التجارة والصناعة في موزامبيق؛ ووزارة المالية، موزامبيق؛ ووزارة التخطيط الاقتصادي والتنمية والإصلاحات العامة، موزامبيق؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومركز رصد السياسات والبحوث؛ ومؤسسة تاياتا الاستشارية للنمو والتنمية؛ وصحيفة تايمز أوف زامبيا؛ وأمانة السياسة التجارية والصناعية؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لأنغولا؛ ووزارة المالية وتخطيط التنمية في زامبيا؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لموزامبيق؛ ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في موزامبيق؛ ومكتب المنسق الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في زمبابوي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لزامبيا؛ ومكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق؛ ووكالة التنمية في زامبيا؛ ووحدة تحليل وبحوث السياسات الاقتصادية في زمبابوي؛ ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية في زمبابوي؛ ووزارة التجارة والصناعة في زمبابوي؛ وهيئة الإذاعة الزمبابوية.

ثالثا– جدول الأعمال

٦– أُعتمد جدول الأعمال على النحو التالي:

(أ) افتتاح الاجتماع.

(ب) عرض ومناقشة التقرير المواضيعي بشأن ''تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.''

(ج) عرض المبادئ التوجيهية لعمل الأفرقة الفرعية.

(د) عمل الأفرقة الفرعية.

(هـ) عروض ومناقشات الأفرقة الفرعية.

(و) عرض وإقرار القضايا الرئيسية والتوصيات.

(ز) اختتام الاجتماع.

وقائع المداولات

٧- ألقى الكلمة الافتتاحية الرسمية الأمين الدائم لوزارة الصناعة والتجارة في موزامبيق، جورجي جيروس، عقب ملاحظات ترحيبية أدلت بها مديرة المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، يونيس كامويندو، ورئيس الدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي، رينو مشينغا.

٨- وأعرب الخبراء عن شكرهم للمنظمين على إتاحة الفرصة للتفكير وتبادل المعلومات والخبرات بشأن القضايا والتحديات والقيود الرئيسية وطرق تخضير التصنيع. ونظروا في مشروع التقرير بشأن ''تخضير التصنيع في الجنوب الأفريقي من خلال الرقمنة وتطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي: الاستفادة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية'' واعتبروا أن التوصيات تستند إلى أسس جيدة وتنبع من رؤية واضحة للتحديات المستكشفة.

٩- وركز الاجتماع على الجوانب الموضوعية والفنية للتقرير وحدد التحديات والفرص المتاحة للدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق التصنيع الأخضر. وناقش الخبراء الفرص التي توفرها الرقمنة وتطوير البنية التحتية والتكامل دون الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق التصنيع الأخضر. وأخيرا، استكمل الخبراء القضايا الرئيسية والتوصيات الواردة في التقرير.

آفاق المستقبل

١٠- بدأت السيدة كامويندو كلمتها بتوجيه الشكر إلى الخبير الاستشاري الذي قاد عملية صياغة التقرير، وهو تقرير مهَّد الطريق إلى مزيد من المداولات. وأشارت أيضا إلى المساهمات العديدة التي قدمها الخبراء خلال الاجتماع، لا سيما الملاحظات المتعلقة بالاستخدام المكثف

للفحم في المنطقة دون الإقليمية وسط الجهود الجارية للتصنيع الأخضر والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. ولكن السؤال لا يزال قائما بشأن ما يجب أن يكون عليه المزيج الأخضر الصحيح. حيث شددت السيدة كامويندو على ضرورة العمل فورا للحد من أثر تغير المناخ في المستقبل. ثم كررت النقاط التي أثيرت خلال الاجتماع والتي لم يتم تضمينها في التقرير، مثل التخلص من النفايات (حيث ركز التقرير بشكل أكبر على الإنتاجية)، والمزيج الصحيح من الطاقة والعلاقة بين الرقمنة والتصنيع.

١١- وأبلغت السيدة كامويندو المشاركين بأن التقرير، كما لاحظ الخبراء دون الإقليميين، يوفر أساسا جيدا للمضي نحو تحقيق هدف التصنيع الأخضر. وأكدت أن التقرير تضمن توصيات سديدة ستعرض على الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي. ثم أشارت إلى اعتزام فريق الأمم المتحدة القطري في موزامبيق تقديم دعم إضافي لأصحاب المصلحة الآخرين في تطوير سلاسل القيمة المستدامة.

١٢- وأبلغت السيدة كامويندو المشاركين بما يلي: (أ) أن الخبير الاستشاري سيدرج جميع التوصيات المقدمة من كبار المسؤولين والخبراء؛ (ب) أن الأمانة ستضطلع بوضع التقرير في صيغته النهائية مع التركيز على التوصيات؛ (ج) وستُقدَّم توصيات الاجتماع للنظر فيها واعتمادها في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية. وفي الختام، شكرت أعضاء فريق الأمانة على إنجاح هذا الحدث. وأعربت أيضا عن تقديرها لرئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية المنتهية ولايته، السيد مشينغا، الذي سيسلم رئاسة المكتب إلى موزامبيق. وأخيرا، اختتمت حديثها قائلة إنها تتطلع إلى مزيد من المداولات بشأن هذا الموضوع في الدورة الثامنة والعشرين.

١٣- وشكر السيد جيروس الخبراء على تبادل معارفهم وإنجاح الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديره للعمل الجدير بالثناء الذي أنجزه الخبير الاستشاري وفريق الأمانة بشأن التقرير. وأشار إلى أن الرقمنة وتطوير البنية التحتية من شأنهما مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى بناء الصناعات التنافسية والخضراء اللازمة لتنميتها المستدامة. وأبرز أيضا أهمية تنسيق الاستراتيجيات في المنطقة دون الإقليمية. وذكر أنه يتطلع إلى مزيد من المشاركة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي، التي يأمل في إجراء محادثات أعمق خلالها بشأن القضايا الحاسمة التي أثيرت في اجتماع فريق الخبراء المخصص. وأخيرا، أعلن اختتام الاجتماع.